

إسرائيل تعد خطة لعقوبات جماعية على غزة



كتب محرر الشؤون الإسرائيلية: في أعقاب مناقشات مطولة في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية، أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت الجيش بإعداد خطط «لتقليص نيران القسام»، والمؤسسات الدبلوماسية والأمنية الأخرى بإعداد خطط لفرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين في قطاع غزة. ويعني هذا الأمر، الذي تم من دون إجراء أي تصويت في المجلس، تأجيل النقاش في الخطوات العسكرية والعقابية ضد الفلسطينيين في غزة، جراء استمرار إطلاق الصواريخ على سديروت ومستوطنات أخرى. ومع

فتى ينتظر دوره للحصول على مياه نظيفة في خان يونس أمس □ (أ ب)

ذلك، يوحى الجيش الإسرائيلي أنه مضطر لخوض معركة واسعة في القطاع، ومن دون حماس. وتلخص القرار الأولي للمجلس الوزاري المصغر بمواصلة المستوى القائم من العمليات العسكرية ضد الفصائل الفلسطينية في غزة، على أن يقوم الجيش خلال أسبوع بعرض خطة متكاملة لتقليص إطلاق الصواريخ من القطاع.

وكان الكثير من السياسيين والمعلقين في إسرائيل قد طالبوا الحكومة باتخاذ قرار بتنفيذ عملية واسعة في غزة، أو بفرض عقوبات جماعية للضغط على حكومة حماس. واكتفى ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية بإصدار بيان يفيد أن «ما من أحد محصن من الضربات وترى إسرائيل في حماس الجهة المسؤولة عن إطلاق الصواريخ وما يجري في غزة. فالمنظمة الإرهابية الدموية تدعي إدارة الحياة اليومية للناس في القطاع، بينما تضرر روتين الحياة في البلدات المحيطة بغزة بشكل غير محتمل».

وطالب المجلس الوزاري المصغر من الجيش ووزارة الخارجية والجهات القضائية، إعداد خطة متكاملة بشأن العقوبات الجماعية التي يمكن فرضها على غزة. وكانت جهات قضائية إسرائيلية، بينها المستشار القضائي للحكومة ميني مازوز، قد أوضحت إشكالية العقاب الجماعي وخصوصاً قطع المياه والكهرباء. وثمة رأي غالب بين رجال القانون الإسرائيليين أنه يحظر قطع المياه ويمكن قطع الكهرباء بحدود معينة. والواقع أن الخلاف القانوني هذا قائم أيضاً بين رجال القانون في الجيش الإسرائيلي، وهو ما دعا وزير الدفاع إيهود باراك للإشارة إلى الخلاف أثناء مداولات المجلس أمس. وكان في طليعة المعارضين على هذا التحفظ، الوزير الأقرب لأولمرت حاييم رامون، الذي شدد على أن القطاع بات «بلداً معادياً»، بعد انقلاب حماس وطرد السلطة التي وقعت اتفاقيات مع إسرائيل. ولذا فإن ما يسري على تلك المنطقة هو ما يسري بين الأعداء في حالة الحروب، وليس كمن يخضعون لمسؤولية قانونية إسرائيلية. ومعروف أن رامون يقف وراء المطالبة بفرض عقوبات جماعية على القطاع، كقطع الكهرباء والمياه وإمدادات الوقود، بل واستخدام إمدادات الغذاء وسيلة للضغط على حكومة حماس.

تجدر الإشارة إلى أن باراك كان قد طلب من الجهاز القضائي في الوزارة فحص مدى مسؤولية إسرائيل القانونية إزاء غزة، وتحديدًا حول سؤال «هل هناك حد إنساني أدنى ملزم لإسرائيل إزاء السكان الفلسطينيين؟». ومعروف أن رئيسة قسم القانون الدولي في النيابة العسكرية الإسرائيلية العميد بنينا شريط ترى أن إسرائيل، بعد تنفيذها «خطة الفصل» عام ٢٠٠٥، لم تعد قوة احتلال في غزة لكنها ملزمة بتوفير الإمدادات الحيوية للسكان هناك. ويريد باراك معرفة حدود هذا الإلزام الإنساني. واستمع الوزراء، خلال خمس ساعات، لتقارير موسعة من قادة الأجهزة الأمنية حول ما يجري في غزة. وقال باراك أن ما من حل حاسم لقضية الصواريخ، طالما أن إسرائيل لا تمتلك منظومات دفاعية ضدها. ولذا يرى أنه لا بد، لتقليص وتيرة تساقط هذه الصواريخ، من «عمليات التوغل الهجومية العميقة» داخل أراضي القطاع. وأشار إلى أن ثمة، إلى جانب العمليات الموضعية والجهد الهجومي، «حاجة

لمواصلة الجهد الدفاعي» بما في ذلك تحصين الجبهة الداخلية. ودعا إلى بحث إمكان فرض عقوبات على حكومة حماس.

وطالب وزير الأمن الداخلي آفي ديختر، من جهته، بتوسيع العمليات العسكرية داخل القطاع، مشدداً على وجوب ضرب قدرات حماس على الحكم واستغلال عوامل الضغط عليها. كما دعت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، التي ترى إمكان ممارسة ضغط اقتصادي على حكومة حماس، إلى وجوب العمل لوقف تزايد إطلاق الصواريخ على سديروت ومحيطها ومعاقبة مطلقها.

وقال باراك، في احتفال جرى في وزارة الدفاع أمس، «حين تقوم بنظرة حقيقية إلى تحدي «القسام»، من المحتمل جدا أننا نقرب من الحاجة لتنفيذ عملية برية واسعة في غزة، بهدف وقف إطلاق الصواريخ وتعزيز» قوة فصائل المقاومة. وشدد على أن تزايد قوة حماس يفرض عملية يتوقع الخبراء أن تكون ليس فقط في شمالي القطاع، وإنما في جنوبه أيضا.

غير أن الجميع يركز على أن أحدا في إسرائيل لا يسارع إلى اتخاذ قرار بشن عملية واسعة النطاق في غزة، خشية الثمن الباهظ الذي يمكن أن تجبيه. ولذا يجري التشديد على أن إسرائيل ستواصل العمليات المحدودة من جهة، والضغط الاقتصادي والإمدادي من جهة أخرى. ويرى هؤلاء أن الأسبوع المقبل سيشهد تحديد الحكومة الإسرائيلية «قائمة أسعار» لكل عمل فلسطيني. وبين الاقتراحات التي يجري التداول فيها، إضافة إلى استئناف عمليات الاغتيال والتوسع في العمليات الموضعية، قطع الكهرباء لساعتين في مقابل كل إطلاق للصواريخ وما شابه.